

غياب الأدوية والمعدات يصيب الجيش الأبيض في تونس بالحيرة

المستشفيات مكتظة بمرضى كورونا والشوارع تزدحم بالمصابين الجدد



الجميع في حالة معاناة

كما قرر تقسيم البلاد إلى أقاليم بحيث يضم كل إقليم محافظتين أو أكثر (إجمالي المحافظات 24)، بجانب إحداث فرق عمل مكونة من القوات العسكرية والأمنية والإطارات الصحية تكون تحت قيادة موحدة بإشراف المدير العام للصحة العسكرية للتكثيف من عمليات التطهير. أيضا، دعا سعيد الإطارات الطبية وشبه الطبية التي تخرجت خلال الثلاث سنوات الأخيرة للقيام بالخدمة الوطنية، وفق البيان ذاته.

ويفسر طبيب التخدير والإنعاش في ثاني أكبر المستشفيات في محافظة الأغالية صلاح السويحي تأزم الوضع الصحي بالاستهتار وعدم احترام قواعد التباعد في الأماكن العامة وكذلك بنقص كبير في اللقاحات.

وتيرة حملة التطعيم في البلاد كانت بطيئة لأن السلطات تواجه صعوبات في توفير اللقاحات. وتسجل للحملة في القيروان حوالي 95 ألف شخص تلقى نصفهم جرعة واحدة على الأقل في المحافظة التي تعد نحو 593 ألف ساكن.

وعلى مستوى البلاد تلقى 4 في المئة فقط من السكان اللقاح بالكامل.

وأعلن الرئيس التونسي قيس سعيد الإثنين عن إجراءات جديدة لمواجهة التصاعد الحالي في إصابات كورونا بما يشمل الاستعانة بقوات الجيش في عمليات التطهير. ووفق بيان للرئاسة، أعلن سعيد عن إجراءات جديدة لمواجهة كورونا، تشمل تكثيف العمل البلوماسي لتسريع عملية جلب اللقاحات المضادة لكورونا.

أسرة الإنعاش 100 في المئة من طاقتها وأسرة الأكسجين 90 في المئة. ونقل رضا (60 عاما) ابنه الأسبوع الماضي إلى مستشفى ابن الجزائر في حالة حرجة واقترح عليه الكادر الطبي أخذه إلى مستشفى محافظة مجاورة لعدم وجود أسرة شاغرة. ويقول الأب "رفضت ذلك واضطرت للانتظار ليومين كي أجد مكانا في غرفة الإنعاش".

واضطرب محمد المطيراي وترك زوجته تعتنى بأهله التسعينية داخل المستشفى المتنقل الذي أقامته السلطات بالقيروان، قائلا "لأن والدتي لا تستطيع الاعتناء بنفسها ولا يوجد مرضون.. ماذا نفعل؟".

واستعانت السلطات الصحية بمستشفيات المحافظات المجاورة لتوزيع المرضى "بنقل ما بين 12 و16 مريضا (إلى صفاقس (جنوب) وسوسة (شرق)، لكن الوضع تعقد حاليا لأن هذه المستشفيات أصبحت بدورها تشهد اكتظاظا"، حسب رويس.

نعرف متى ينتهي"، حسب الفتايتي التي تستهل عملها كل يوم بمشهد "مرضى جالسين على الأرض" في أروقة المستشفى حيث تعمل "لأنه لا توجد أسرة كافية".

وتمر المرضة وهي أم لبنتين "بأزمة نفسية صعبة" لأنها وجدت نفسها أحيانا عاجزة عن مساعدة المرضى وإقناؤهم من الموت. ويقول "طلبت مني فتاة الاعتناء بوالدها" فيما العشرات من المرضى ينتظرون، "لأنها لا تريد أن تفقده بعد أن توفيت والدتها منذ شهر بالفايروس"، لكنه "الأسف توفي أيضا".

وشهدت المحافظة خلال الأسابيع الماضية موجة شديدة من انتشار الفايروس وسجلت وزارة الصحة نسبة فاقت 50 في المئة من الإختبارات الإيجابية في عمليات التخصي للفايروس، كما ارتفعت الحصيلة اليومية للوفيات وبلغت 20 وفاة من بينهم أطفال. وفي شوارع المدينة قلة من الناس تنتقل وقد أفلت الأسواق والمحلات التجارية وتبدو شبه مقفرة. وتضم كافة المنشآت الصحية بما فيها الحكومية والخاصة بالقيروان 46 سريرا في وحدات العناية و250 جهاز أكسجين، وفقا للسلطات الصحية. ويؤكد المدير الجهوي للصحة محمد رويس "مررنا بوضع حرج جدا وبلغت

كشف الانتشار الواسع لفايروس كورونا بين التونسيين الانهيار الذي يعاينه قطاع الصحة في البلاد، فالمستشفيات تشهد نقصا فادحا في الأسرة وأجهزة الأكسجين والإطار الطبي، وزادت القرارات الحكومية التي تدعو إلى الحجر الصحي في غياب اللقاح من تأزم وضع التونسيين المهدين بالعدوى لعدم التزامهم بالإجراءات الصحية.

ولم تتمكن المستشفيات الممتلئة التي أنشأتها السلطات من استيعاب المرضى وبلغت نسبة الإشغال 93 في المئة. وأمام هذه الموجة ومنذ نهاية يونيو الماضي أعلنت السلطات التونسية إغلاقا تاما في خمس محافظات من بينها القيروان التي تسجل معدل انتشار عدوى يفوق 400 حالة على 100 ألف ساكن وشهدت مستشفياتها اكتظاظا مع انتشار المتحورة "دلتا" شديدة العدوى التي ظهرت في الهند ثم انتشرت في دول عدة. والأسبوع الماضي أطلقت نقابات ومنظمات مدنية ما وصفته "ببدء استغاثة دولي" وطلبت "بالتدخل الفوري والعاجل لوضع حد لآلام ومأساة سكان المحافظة المكتوبة بإيقاف نزيف الكارثة". وتوضح إيمان أن "بعض العائلات استنجدت بعائلات أخرى داخل المستشفى من أجل إنقاذ مريض يبلغ من العمر خمسين عاما لكي يأخذ آلة أكسجين يستعملها مريض آخر ثمانية لبعض الوقت".

وكانت المنشآت الصحية بهذه المحافظة المهمشة تحتاج قبل أسبوعين إلى ما بين 400 و500 لتر أكسجين في اليوم لسد الطلب المتزايد، وباتت حاليا بحاجة إلى 5500 لتر يوميا، حسب سلطات الصحة بالقيروان. ويكلف كل ثلاثة مرضى في المستشفى برعاية حوالي 35 مريضا بالفايروس ويبدأون يومهم صباحا ولا مليون نسمة.

ويواجه الوضع الصحي في تونس موجة جديدة غير مسبوقه من عودة انتشار الفايروس، وسُجّلت أرقام قياسية لم تعرفها البلاد منذ بدء الجائحة في مارس 2020، وتجاوز عدد الوفيات 15 ألفا بينما يرقد أكثر من 600 مريض في العناية المركزة، في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 12 مليون نسمة.



محمول من تحصل على رعاية

القيروان (تونس) - تقول المرضة إيمان الفتايتي "بعض الجثث ظلت على الأسرة طوال اليوم، لم نستطع نقلها إلى المشرفة لأنها امتلأت"، هكذا بدأت مستشفيات تونسية تشهد اكتظاظا إثر موجة غير مسبوقه لوباء كورونا. وتضيف الفتايتي (41 عاما) التي تعمل في مستشفى "ابن الجزائر" المركزي في القيروان، أن هناك نقصا في آلات الأكسجين ووصل الأمر إلى أن "نحتار من سنسغف أولًا". وتتابع "بعض المرضى يتوفون ولا ندرك ذلك" لأن "عدد المرضى كثير والكادر الطبي محدود".

الكادر الطبي يمر بأزمة نفسية صعبة لأنه يجد نفسه أحيانا عاجزا عن مساعدة المرضى وإنقاذهم من الموت

الطرق في لبنان «معبدة» بالحوادث والموت

وشكا طليح ابورافع وهو سائق سيارة أجرة من تدهور الأحوال المعيشية لسائقي الأجرة كمعظم اللبنانيين، مشيرا إلى أن سوء حال الطرق يساهم في تكبدهم خسائر هائلة نتيجة الأضرار التي تلحق بمركباتهم.

وأضاف أنه يشعر "بان الدولة لم تعد تسال عن شعبها"، مشيرا إلى أن "الوضع المعيشي لم يعد يحتمل ولا قدرة لدينا على إصلاح مركباتنا في حال تعطلت أو وقع وقوع حوادث".

وأضاف "إننا نشهد فوضى مرورية وسط تعطل الإشارات، وإن كان شرطي السير التابع لقوى الأمن الداخلي يحاول تنظيم حركة المرور، لكن اعتقد أن مهمته صعبة جدا هذه الأيام".

وأعطى عاربيد مثلا بان سعر إطار السيارة أصبح يبلغ نحو مليون ليرة لبنانية (نحو 57 دولارا) أي أكثر من الحد الأدنى للأجور بنحو 325 ألفا، مردفا "نحن شعب مكافح لكن ليس إلى هذا الحد.. لقد تعبنا".

وقال المواطن مفيد رباح إن "الطرق غير مناسبة للسيور ووعرة وغير آمنة"، متسائلا "كيف يمكن للسيارات أن تسير وسط الحفر المنتشرة هنا وهناك من دون وقوع حوادث؟".

وأضاف "إننا نشهد فوضى مرورية وسط تعطل الإشارات، وإن كان شرطي السير التابع لقوى الأمن الداخلي يحاول تنظيم حركة المرور، لكن اعتقد أن مهمته صعبة جدا هذه الأيام".

وشهدت بعض الأنفاق المعتمة في شوارع بيروت حوادث مرورية مؤخرًا أدت إلى وقوع إصابات، وبحسب تقارير خبراء ووسائل إعلام فإن انعدام الإضاءة كان سبب وقوع تلك الحوادث.

وأردف إبراهيم أن "هذا الواقع لم نشهد مثيلا له منذ 20 عاما"، مديا خشية من ارتفاع معدلات حوادث السير وضحاياها في الفترة المقبلة في ظل عدم معالجة الأسباب وراء ذلك. وكشف إبراهيم أن الانهيار المالي انعكس سلبا على التجهيزات والأعمال المتعلقة بالسلامة المرورية، لناحية صيانة الطرق وتنظيم حركة السير، مشيرا في الوقت عينه إلى غياب هذا الملف عن اهتمامات حكومة تصريف الأعمال الحالية.

ولفت المتحدث إلى أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين يدفع كثيرا منهم إلى استخدام وسائل نقل أكثر خطورة من السيارات، كالدراجات النارية، أو تحويلهم إلى مشاة، وهي الفئة الأكثر عرضة للحوادث المرورية بنسبة تبلغ 35 في المئة. "التقاطعات تحولت إلى حلبة مصارعة بسبب غياب إشارات المرور". هذا ما قاله المواطن خليل عاربيد في إطار حديثه عن معاناته اليومية خلال تنقله في شوارع بيروت، وما يسببه ذلك من حوادث سير وإصابات بين المواطنين.

ولفت إلى أن المعاناة في لبنان أصبحت كبيرة جدا في كل المجالات، مشيرا إلى أن عدم صيانة الطرق باتت تسبب أيضا ضررا بسيارات المواطنين الذين يعجزون عن تصليحها بسبب غلاء الأسعار.

ومعها العديد من السيارات السالكة الأوتوسراد شمالا بسيارة تسلك عكس السير للوصول إلى محطة البنزين، حينها وقعت الكارثة، حيث تصادمت 5 سيارات ببعضها.

وبحسب إحصائية أعدها فادي الصايغ الناشط في "جمعية حقوق الركاب والنقل المستدام"، بلغ عدد الوفيات جراء حوادث السير في يونيو الماضي 57 شخصا وهو أعلى عدد يسجل خلال شهر واحد منذ 2017.

كما بلغ عدد الجرحى في هذا الشهر نحو 400 شخص، أما إجمالي عدد وفيات حوادث السير في النصف الأول من عام 2021 فبلغ 208 والجرحى 2001 جراء وقوع 1632 حادثا خلال الأشهر الستة الماضية. وأسباب عدة تجعل من الطرق في لبنان تهدد حياة سائقيها، أبرزها انعدام الصيانة وكثرة الحفر فيها، فضلا عن سوء الإضاءة وتوقف إشارات المرور، حسبما أكد الخبراء. وقال كامل إبراهيم الخبير في إدارة السلامة المرورية إن الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان أثرت سلبا على السلامة المرورية، محذرا من اختفاء مقوماتها تدريجيا. وأضاف أن أبرز ذلك التأثير، عدم تجهيز وصيانة الطرق، وسوء الإنارة ليلا وانعدامها في الأنفاق، وتعطل إشارات المرور لاسيما في العاصمة بيروت والمناطق المحيطة بها.

لقمة عيش تعيله وعائلته بعدما تدهورت الأحوال الاقتصادية هنا، لكنه أصيب بالملاريا وقرر العودة للعلاج في لبنان، وعلى أوتوسراد الجية وقعت الكارثة. وأشار عم الفتايات الضحايا قاسم حويلي إلى أن عائلة شقيقه فوجئت

وبات "الموت المتنقل" يحصد الأرواح بين المدن والشوارع، بسبب تدهور البنى التحتية والسرعة المفرطة للسائقين. وتدنست السلامة المرورية من سقم اهتمامات المسؤولين، في ظل عدم توفر الأموال المخصصة لهذا الغرض، وقانون سير قديم وضع في الستينات حيث كان عدد المركبات في لبنان يقارب الـ60 ألفا، كما أنه لا يتضمن بنودا متخصصة تتناول الدرجات النارية.

وللدلالة على هذا الواقع المناوئ وترديه يوما بعد آخر، سجل في يونيو الماضي رقم قياسي في عدد ضحايا حوادث السير بلبنان خلال السنوات الخمس الماضية، من أسوأها حادث أودي بأربع نبات زهراء (17 عاما) وأية (12 عاما) والتوأم تيا وليا (7 سنوات) وأمهين (38 عاما من بلدة الشرقية)، وقد قضين جميعهن بسيارتهم على أوتوسراد الجية. وفي التفاصيل إن الأسرة قررت الذهاب برفقة قريب لها بسيارة من نوع بيجو للبحث عن مادة البنزين استعدادا للزول إلى المطار واستقبال الوالد الذي سافر منذ أربعة أشهر إلى ليبيا ليقتش عن



الإهمال يحكم البلاد